

تنامي سياسة العسكرة يعمق النزاعات حول العالم

تظهر أحدث المؤشرات أن النزاعات حول العالم تفاقمت بشكل مقلق في السنوات الخمس الأخيرة وسط مزيج من الدوافع الأيديولوجية والقومية والعرقية والاقتصادية. وهذا الوضع أنتج خليطاً من الهواجس لدى المتخصصين والخبراء بشأن طبيعة التغيرات التي يمكن أن تحدث في المستقبل إذا استمر تنامي الصراعات بهذه الوتيرة.

● هايدلبرغ (ألمانيا) - حظيت الصراعات في مختلف أنحاء العالم منذ انهيار الاتحاد السوفييتي باهتمام غير مسبوق، وقد تزايد التركيز عليها من قبل مراكز الأبحاث المعنية بالحروب منذ هجمات 11 سبتمبر 2001 بشكل كبير بهدف شرح الأسباب الكامنة وراء تنامي نزعة الدول إلى هذا الاتجاه وفهم أعمق لما يجري. وفي حين أن تعامل الباحثين والمؤرخين بواقعية مع كل تلك الحروب كان مفيداً في تفسير سلوك الأنظمة القائمة والجماعات المسلحة وغاياتها الدخول في هذا المنحى الفوضوي، إلا أنه لم يكن كافياً لدى آخرين في تفسير ما يحدث داخل البعض من الدول، التي لديها حكومات قوية، وينبع نهمها للحروب من دوافع أخرى غير القوة والأمن.

ورصدته معهد الأبحاث الدولية للصراعات (هييك) في هايدلبرغ بألمانيا الذي يهدف إلى تسجيل الصراعات بأكبر قدر ممكن من الدقة وتزويد أعمال البحث في أسباب الصراعات بمجموعة بيانات تصلح لإجراء تحليلات واسعة النطاق، حيث أشار في تقرير حديث إلى أن عدد الحروب حول العالم بلغ مستوى قياسياً منذ العام 2014، وقد تسببت في فقدان الملايين من الناس لأساسيات الحياة ونزوح الكثيرين عن أوطانهم، كما فقد آخرون حياتهم.

وأدت الطبيعة المتنوعة للحروب إلى إنباط الجهود المبذولة لتطوير وسيلة شاملة لتسويتها بسبب سياسة العسكرة التي تتبعها القوى العالمية، وفي المرحلة التي أصبح فيها النزاع المسلح شأنًا داخلياً بشكل شبه حصري في كثير من الأحيان، تظل التعيينات المفيدة للأسباب والعلاج بعيدة النال.

وبحسب خبراء المعهد الذي يضم كلا من معهد الأبحاث الدولية للصراعات، الذي تم تأسيسه في 1991 ومجموعة البحث (نظام معلومات الصراعات)، التي انضمت إلى المعهد في العام 2005، فإن الأسباب الرئيسية لهذه الصراعات تتمثل بشكل أساسي في التوجه الأيديولوجي للنظام السياسي أو التوجه الديني أو القانوني أو الاجتماعي الاقتصادي ثم تأتي في المرتبة الثانية الصراعات على المواد الخام والاستفادة منها.

ورغم تفجر عدة نزاعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في العشرية الأخيرة، وخاصة في سوريا واليمن وليبيا، والتي حصدت أرواح الآلاف من الناس ودمرت البنى التحتية فيها بشكل كلي، إلا أن المعهد أكد أن أكثر المناطق تضرراً من الحروب كانت منطقة الساحل والصحراء في أفريقيا، والتي شهدت 11 حرباً.

وأوضح المعهد أن عدد الحروب ارتفع من 15 حرباً في 2019 إلى 21 العام الماضي، منها 13 حرباً متواصلة، وسبعة صراعات تطورت إلى حروب، ومنها الصراع في اليمن والصراعات بين جماعات متطرفة وحكومات الكونغو وموزمبيق، فضلاً عن صراع أخذ شكل الحرب في إقليم تيغراي بإثيوبيا، وأيضاً التوتر بين أرمينيا وأذربيجان في إقليم ناغورني قره باغ.

وكانت أكثر المناطق تضرراً من الحروب في العام 2019، فكان إقليم غرب آسيا، وشمال أفريقيا وأفغانستان.

ووفق خبراء عسكريين إن تزايد حجم التسليح أصبح كسراً لا بد منه خاصة بالنسبة إلى البلدان التي تسعى إلى حفظ أمنها الإقليمي والقومي وعلى رأسها منطقة الشرق الأوسط، وكذلك بالنسبة إلى الشركات الصانعة للأسلحة التي تزيد دورها الحفاظ على مصالحها وأسواقها الحيوية.

ولا يقتصر تأثير الحروب والصراعات في العالم على البشر والمعدات العسكرية والأبنية فحسب، بل تستهدف الطبيعة أيضاً وتهديد التوازن البيئي والحياة البرية. كما أن تأثير الأسلحة والمواد الكيميائية المستخدمة يستمر في الطبيعة، رغم مرور العشرات من السنوات على النزاعات.

وعلى سبيل المثال، أشار تقرير أعده مركز باكس الهولندي للدراسات بعنوان "وسط الانقراض.. تأثير الصراعات في سوريا على البيئة وصحة السكان" إلى أن العديد من حقول النفط أصبحت غير قابلة للاستخدام مرة أخرى بسبب هذه العمليات.



معهد هييك الألماني:
عدد الحروب في مختلف مناطق العالم بلغ أعلى مستوى له منذ 2014

وذكر المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية البريطاني في تقرير نشره مطلع الشهر الجاري أن الإنفاق العسكري العالمي، يدعمه خصوصاً تعزيز قدرات البحرية الصينية، سجل رقماً قياسياً في العام الماضي، ليصل إلى 1.83 تريليون دولار بزيادة من حيث القيمة الحقيقية بنسبة 3.9 في المئة مقارنة بسنواته، وسط تزايد التنافس بين القوى العظمى والسباق على حيازة التقنيات الجديدة.

ولا شك أن هذا النوع من الإنفاق المتواتر للحكومات زاد من سباقات التسليح التي شهدتها العالم، وبلغت أوجها زمن الحرب الباردة، وما زالت متواصلة اليوم رغم الكم الهائل من الاتفاقيات التي أبرمت من أجل تنظيم هذا المجال، ورغم دعوات الأمم المتحدة المتكررة لكبح هذا السباق الذي لن يؤدي إلا لتنامي النزعة إلى الدخول في حروب جديدة.

ووفق خبراء عسكريين إن تزايد حجم التسليح أصبح كسراً لا بد منه خاصة بالنسبة إلى البلدان التي تسعى إلى حفظ أمنها الإقليمي والقومي وعلى رأسها منطقة الشرق الأوسط، وكذلك بالنسبة إلى الشركات الصانعة للأسلحة التي تزيد دورها الحفاظ على مصالحها وأسواقها الحيوية.

ولا يقتصر تأثير الحروب والصراعات في العالم على البشر والمعدات العسكرية والأبنية فحسب، بل تستهدف الطبيعة أيضاً وتهديد التوازن البيئي والحياة البرية. كما أن تأثير الأسلحة والمواد الكيميائية المستخدمة يستمر في الطبيعة، رغم مرور العشرات من السنوات على النزاعات.

وعلى سبيل المثال، أشار تقرير أعده مركز باكس الهولندي للدراسات بعنوان "وسط الانقراض.. تأثير الصراعات في سوريا على البيئة وصحة السكان" إلى أن العديد من حقول النفط أصبحت غير قابلة للاستخدام مرة أخرى بسبب هذه العمليات.



النزعة إلى الحروب في تفاقم

أي مصير ينتظر السجناء والمحتجزين السياسيين في ليبيا

إغلاق مراكز الاعتقال لدى الميليشيات أكبر عقبة تواجه السلطات الجديدة



ما السبيل للخروج من هذه الورطة

أو في إطار الاحتجاز على الهوية القبلية أو الجهوية، وعدم تنفيذ أحكام القرار ورفض التفاعل مع قانون العفو العام، يهدف إلى توفير ضمانات لصفحة الميليشيات ممن تورطوا في سفك دماء الليبيين ونهب المال العام خلال السنوات المشتر الماضية. ويشير مراقبون إلى وجود عدد من الموالين للنظام السابق ممن برأهم القضاء نهائياً من التهم المنسوبة إليهم، لكن الميليشيات رفضت الإفراج عنهم بهدف محاولات المساومة بحريتهم مع قبائلهم، والتي يتزعمها قياديون من جماعة الإخوان وزعماء جهويين وخاصة من مدينة مصراتة.

أرقام أممية حول المحتجزين في ليبيا

- 8850 شخصاً محتجزون تعسفياً في 28 سجناً رسمياً
- 70 في المئة من هؤلاء رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة
- 10 آلاف شخص محتجزون لدى الميليشيات والجماعات المسلحة
- 480 امرأة من بين هؤلاء، منهن 184 أجنبية، بالإضافة إلى 63 طفلاً

ومن بين هؤلاء الساعدي معمر القذافي الذي برأته المحكمة من تهمة القتل العمد في أبريل 2018، ورغم ذلك لا يزال محتجزاً منذ تسلمه من النيجر في مارس 2014، وأيضاً عبدالله منصور مدير الأمن الداخلي في عهد القذافي، الذي لا يزال قابلاً في السجن منذ 7 سنوات، رغم أن الدائرة الجنائية بمحكمة استئناف طرابلس برأته في فبراير 2020 من تهمة تتعلق بأحداث فبراير 2011.

وكذلك هناك من تم اتهامهم بالتورط في قضية سجن أبو سليم وقضت الدائرة التاسعة في محكمة استئناف طرابلس في ديسمبر 2019 بإسقاط التهمة عنهم لانقضاء مدة الخصومة. وفي فبراير الماضي أكد تقرير منظمة العفو الدولية أن الميليشيات والجماعات المسلحة وقوات الأمن وإصلاحت احتجاز آلاف الأشخاص تعسفياً. وكان الكثير من المعتقلين قد احتجزوا منذ عام 2011، واحتجز معظمهم إلى أجل غير مسمى دون إشراف قضائي أو إمكانية الطعن في قانونية الاحتجاز. واستشهد التقرير بسجن معتبقة حيث تم احتجاز مئات المعتقلين إلى أجل غير مسمى دون أي إجراءات قضائية، ووضعتهم في زنازين مكتظة دون ما يكفي من الطعام أو الماء، وخرموا من الحصول على الخدمات الطبية.

كما أن عمر القوي، رئيس هيئة الإعلام والثقافة والآثار الأسبق بالحكومة الليبية، يعتقد أنه من الضروري فتح ملف المعتقلين داخل سجن معتبقة وخضوعه لرقابة محلية ودولية، وأن تضع وزارة العدل رقم هاتف لتلقي الشكاوى وتسجيل حالات الخطف والسجن دون محاكمة أو وجه قانوني.

لكن المشكلة الأبرز تكمن في مراكز الاحتجاز الخاضعة للميليشيات. فملا، يخضع سجن معتبقة بالعاصمة الليبية طرابلس، الذي يعتبر من أبرز السجون سيئة السمعة بغرب البلاد، لسيطرة ميليشيا "السرعة الخاصة" بقيادة المتشدد عبدالرؤوف كاره.

ولذلك يشدد القوي على "إبعاد أصحاب اللحي عن إدارة السجون والسيطرة عليها ومحاولة ترويض أفكارهم بين السجناء بالضغط والإكراه وأنه يجب إخضاع السجون لرقابة صارمة والإفراج عن المعتقلين من سجون الميليشيات والعصابات التي تتخفى خلف شعارات وهمية وشكلية في تبعيتها للدولة".

وكانت البعثة الأممية قد دعت السلطات الليبية الجديدة إلى إعطاء الأولوية للإفراج عن جميع الأشخاص المحتجزين بشكل غير قانوني في ليبيا سواء في مراكز الاحتجاز الرسمية أو في أماكن الاحتجاز السرية التي تديرها جماعات مسلحة.

ووفق ما ورد في أول إحاطة قدمها المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا يان كوبيش، منذ تولي مهامه، أمام مجلس الأمن فإن "الاحتجاز التعسفي في ليبيا لا يزال يشكل مصدر قلق بالغ".

وتشير التقديرات، التي رصدها تقرير قدمه الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش لمجلس الأمن العام الماضي، إلى أن أكثر من 8850 شخصاً تم احتجازهم تعسفياً في 28 سجناً تحت إشراف السلطات الرسمية، أي لدى الشرطة القضائية، حيث يقدر أن ما بين 60 إلى 70 في المئة منهم رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة. وبالإضافة إلى ذلك يقبع قرابة عشرة آلاف آخرين في مراكز احتجاز خاضعة لسلطة الميليشيات

واعتبر الكثيرون تصريح الوزارة بادرة جيدة في الاتجاه السليم، تزامنت مع ارتفاع الأصوات الداعية إلى الإفراج عن السجناء والأسرى سواء من رموز النظام السابق أو من القابعين في معتقلات تابعة للميليشيات أو من المحتجزين نتيجة مشاركتهم في الحرب الأخيرة، والتي ترى ذلك مسؤولية ملقاة على عاتق حكومة الوحدة الوطنية التي أكدت أن أولوياتها العمل على تحقيق المصالحة بين أبناء الشعب الليبي وطى صفحة الماضي.

ومن وجهة نظر عضو مجلس النواب مصباح دومة أن أول خطوة لتحقيق المصالحة الشاملة في ليبيا هي العمل على تسوية ملف السجناء.

وقال إن "إطلاق سراح المسجونين الليبيين سواء خارج إطار القانون أو من لهم حكم براءة ومن محتجزهم دول لغرض الابتزاز أول خطوة في المصالحة الشاملة وحفظ كرامة المواطن الليبي".

اعتبر ناشطون حقوقيون ومراقبون سياسيون أن الإفراج عن السجناء والأسرى في ليبيا بشكل أبرز تحدٍّ أمام السلطات الجديدة كونه يمثل حجر أساس لإعادة بناء جسور الثقة بين الأطراف الليبية سواء المالية للنظام السابق أو من شبت بينها صراعات دموية خلال السنوات الماضية، كما أنه يمثل اختصاراً حقيقياً للمجلس الرئاسي وحكومة الوحدة في مواجهة نفوذ الميليشيات بالمنطقة الغربية.



الحبيب الأسود
كاتب تونسي

● تونس - تعتبر قضية السجناء والأسرى والمحتجزين في ليبيا أحد أهم الملفات الحارقة أمام حكومة الوحدة الوطنية، إلى درجة أن البعض اعتبره من مفاتيح المرحلة القادمة كونه نقطة ارتكاز لاية مساع لتحقيق المصالحة الشاملة بتفرعاتها المختلفة بين السبتمبريين والفرابريين وبين الميليشيات والمجتمع وبين السلطات التي كانت منقسمة بين شرق البلاد وغربها.

ومنذ تولي السلطات الجديدة مهامها ظهرت تحركات للإسراع في تسوية الملف، في ظل الضغوط الدولية التي تقودها الأمم المتحدة إلى جانب ضغوط المنظمات الحقوقية الدولية، لأن ترك الأوضاع على ما هي عليه قد يزيد من تعقيد المشكلة، لكنه في المقابل سيبرز مدى جدية الليبيين في مساعيهم لبناء دولتهم الجديدة.

مساع لتسوية الملف

في الأسبوع الماضي كشفت وزيرة العدل حليمية عبدالرحمن عن وجود مساع لتشكيل لجنة بمشاركة دولية للإفراج عن المحتجزين في سجون غير نظامية، وقالت حينها إن تسويتها "سيتم في غضون أسبوعين لحد الجهات غير الخاضعة للدولة على إطلاق سراح المعتقلين".

أطراف اجتماعية

وسياسية ليبية ترى في تطبيق قانون العفو العام الصادر في 2015 مفتاحاً رئيسياً لملف المعتقلين

ودعت عبدالرحمن كل الجهات غير المعترف بها في الدولة إلى الإفراج السريع غير المشروط عن المواطنين المسجونين من دون وجه حق وبلا أية تهم أو أوامر قبض بحقهم.

واعتبر الكثيرون تصريح الوزارة بادرة جيدة في الاتجاه السليم، تزامنت مع ارتفاع الأصوات الداعية إلى الإفراج عن السجناء والأسرى سواء من رموز النظام السابق أو من القابعين في معتقلات تابعة للميليشيات أو من المحتجزين نتيجة مشاركتهم في الحرب الأخيرة، والتي ترى ذلك مسؤولية ملقاة على عاتق حكومة الوحدة الوطنية التي أكدت أن أولوياتها العمل على تحقيق المصالحة بين أبناء الشعب الليبي وطى صفحة الماضي.

ومن وجهة نظر عضو مجلس النواب مصباح دومة أن أول خطوة لتحقيق المصالحة الشاملة في ليبيا هي العمل على تسوية ملف السجناء.

وقال إن "إطلاق سراح المسجونين الليبيين سواء خارج إطار القانون أو من لهم حكم براءة ومن محتجزهم دول لغرض الابتزاز أول خطوة في المصالحة الشاملة وحفظ كرامة المواطن الليبي".